هيئة سوق رأس المال تصدر تقريرها السنوي للعام 2021

أصدرت هيئة سوق رأس المال تقريرها السنوي للعام 2021، والذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها وتتمثل ب: قطاعات الاوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي وخدمات التمويل الرقمي والابتكار.

وتضمن التقرير السنوي فصولاً عن واقع هذه القطاعات ركز فيها على أهم التطورات التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

واستعرض التقرير الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في إطار مواجهة جائحة كورونا Covid-19 والتي تهدف إلى حماية المتعاملين في القطاع المالي غير المصرفي، بالإضافة الى خدمات التنمية المستدامة حول الشمول المالي في فلسطين والتطورات التي تم إنجازها فيما يخص حوكمة الشركات في فلسطين، وابرز التقرير جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما وعملت الهيئة في العام المذكور على تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية، وتطوير أعمال الهيئة الفنية، وزيادة الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي.

يمكنكم الاطلاع على التقرير السنوي للعام 2021 من خلال: الضغط هنا

هيئة سوق رأس المال تنظم جلسة حوارية حول فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين

نظمت هيئة سوق رأس المال، اليوم الاثنين، جلسة حوارية حملت عنوان فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين ضمن شراكتها مع وزارة الريادة والتمكين واتحاد شركات التأمين وبدعم من مؤسسة التعاون

الألماني GIZ
وشارك في الجلسة الحوارية نائب رئيس الاتحاد نهاد اسعد وممثلين عن قطاع ريادة الاعمال في فلسطين مدير مسرعة الأعمال " فلو" مجد خليفة ومديرة برنامج N gate منى ضميدي بحضور مجموعة من الشركاء والرياديين والمهتمين في هذا المجال.
من جانبه، أكد مدير عام ادارة التأمين في الهيئة أيمن الصباح أن هذه الفعالية جاءت تنفيذا لاستراتيجية الهيئة الهادفة إلى تطوير قطاع التأمين وتوظيف التكنولوجيا المالية ومواكبة التطورات في هذا الإطار والارتقاء بواقع الخدمات التأمينية وتوسيعها بما يخدم كافة المتعاملين وخاصة المواطنين ويسهل وصوله لهذه الخدمات.
استعرض المتحدثون الرؤية لتكنولوجيا التأمين لدى شركات التأمين وقطاع الرياديين، والتحديات والعقبات التي تحول دون خلق تقدم ملموس في هذا السياق. اضافة إلى استكشاف التدخلات المطلوبة لاحتضان وتطوير الحلول التكنولوجيا في صناعة التأمين.

تعيين أيمن الصباح مراقبا عاما للتأمين في هيئة سوق رأس المال

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال قرارا بتعيين أيمن صباح مديرا للإدارة العامة للتأمين في الهيئة (مراقب عام التأمين) في الهيئة، في إطار سعي الهيئة لتعزيز قطاع التأمين وتطوير آليات الرقابة عليه.

ويحمل الصباح درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وشهادات مالية دولية في عدة مجالات كحوكمة الشركات، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والعلوم الإكتوارية، والأسواق المالية الإسلامية، إضافة إلى كونه خبيرا معتمدا في خدمات التمويل الرقمي والقيادة وإدارة الفريق وحصل على شهادات عدة في إدارة المخاطر

ومن الجدير ذكره، أن الصباح شغل منصب مدير عام التأمين سابقا في الهيئة، وشغل عدة مواقع إدارية وإشرافية كرئيس للجنة المؤقتة

لإدارة أعمال شركة فلسطين للتأمين، ومدير عام للإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، وعضو في مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، ومديرا ماليا في مشروع البنك الدولي الخاص بإنشاء هيئة التقاعد الفلسطينية عام 2005.

هيئة سوق رأس المال تطلق معمل الصحافة المالية بنسخته الثالثة

اطلقت هيئة سوق رأس المال ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، اليوم الثلاثاء، معمل الصحافة المالية في دورته الثالثة.

وحمل المعمل عنوان التأجير التمويلي والشمول المالي في فلسطين ضمن شراكة الهيئة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي عبر وزارة المالية الفلسطينية.

وقال مدير العلاقات العامة والدولية في الهيئة كايد ميعاري أن هذا البرنامج جزء من برامج التوعية المالية للمواطنين والمتعاملين مع القطاع المالي غير المصرفي.

وأكد ميعاري على عمق الشراكة والتعاون مع نقابة الصحفيين ووكالة التعاون الايطالي في تطوير صحافة اقتصادية متخصصة في مجال القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها الهيئة.

من جانبه، أكد نقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر الى ضرورة تعزيز اواصر الشراكة مع الهيئة في سبيل تطوير صحافة اقتصادية متخصصة.

واستعرض ابو بكر جهود الهيئة في هذا المجال عبر تأسيس شبكة الصحفيين الاقتصاديين التي تبلي بلاء حسنا في تطوير برامج تدريبية تخصصية في مختلف المجالات.

وفي السياق ذاته، اكد طه أحمد ممثلا عن وزارة المالية على أهمية قطاع التأجير التمويلي في تحقيق الشمول المالي والوصول للفئات المهمشة في فلسطين وتحقيق النمو الاقتصادي. مشيدا بالجهود التي تبذلها هيئة سوق رأس المال وشراكتها الفاعلة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي عبر وزارة المالية.

واشاد محمد مصلح مدير برنامج التعاون الاقتصادي في الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي بالجهود التي تبذل في سبيل التنمية الاقتصادية وايجاد سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز الشمول المالي الذي يقع في سلم أولويات التعاون بين الوكالة والحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية وهيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية.

ويستمر المعمل لمدة يومين بمشاركة مجموعة من الصحفيين الاقتصاديين وممثلي شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

ويتناول البرنامج التدريبي موضوع خصائص وفرص وتحديات القطاع المالي غير المصرفي يقدمها مدير عام الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية ايمن الصباح وقدمت لينا غبيش مدير عام الإدارة العامة للتاجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري قراءة احصائيات التاجير التمويلي وقدمت نسرين جرار مدير دائرة الترخيص في الإدارة العامة للتاجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري موضوع التعريف بالتاجير التمويلي وقدم محمد بواطنة مدير دائرة التفتيش والتحليل المالي في الإدارة العامة للتاجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري موضوع الأهمية الاقتصادية للتاجير التمويلي.

كما يتناول البرنامج طرح نماذج صحفية محلية وعربية حول قطاع التاجير التمويلي وتطبيقات عملية لاعداد تقارير صحفية يقدمها الصحفي الاقتصادي ايهم أبو غوش والصحفي الاقتصادي محمد الرجوب.

إطلاق أعمال مجموعات عمل

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

عقدت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال في رام الله، الاجتماع الأول لمجموعات عمل الشمول المالي بحضور أعضاء هذه المجموعات والتي تضم حوالي 70عضواً من ممثلين لمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي ذات العلاقة في الشمول المالي.

وافتتح الاجتماع من قبل "رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي" المشتركة بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال ممثلة بالسيد إياد زيتاوي القائم بأعمال المدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، ود. بشار أبو زعرور مدير عام الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار في هيئة سوق رأس المال.

وهدف الاجتماع إلى إطلاق أعمال مجموعات عمل الشمول المالي الثلاث "تمكين المستهلك، المنتجات المالية المبتكرة، والمشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة"، المناط بها المساهمة في تطبيق استراتيجية الشمول المالي وأهدافها المحددة في خطة عمل الاستراتيجية.

وتم خلال الاجتماع تقديم ملخص لآخر مستجدات تطبيق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وأهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة السابقة، كما وتم مناقشة إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين وإجراء المسح الميداني الشامل والذي سيتم تنفيذه خلال العام الحالي 2022.

الهيئة تمنع المطلعين من التداول لسبع شركات تخلفت عن الإفصاح

قررت هيئة سوق رأس المال منع المطلعين واقاربهم من التداول على الورقة المالية في بورصة فلسطين إلى حين الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول.

وقد تخلفت (7) شركات مدرجة في بورصة فلسطين من أصل (47) شركة مدرجة في البورصة عن الالتزام بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية للربع الاول من عام 2022 خلال المدة القانونية، هي:

- المجموعة الأهلية للتأمين (AIG).
- المشرق للتأمين (MIC).
- فلسطين للتأمين (PICO).
- دار الشفاء لصناعة الأدوية (PHARMACARE).
- مطاحن القمح الذهبي (GMC).
- بال عقار (PALAQAR).
- سند للموارد الإنشائية (SANAD).

ويأتي هذا القرار استناداً إلى المادة (3/1/د) من نظام الإفصاح الساري لدى البورصة والتي تنص على أنه "يجب على الشركات المدرجة لدى السوق الإفصاح للسوق عن البيانات المرحلية من خلال إعداد تقرير دوري (ربع سنوي) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك خلال فترة أقصاها (45) يوماً من تاريخ انتهاء كل ثلاثة شهور على أن يكون مراجعاً من قبل المدقق الخارجي للشركة

ضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي 2022

هيئة سوق رأس المال تصدر تقريرا حول تحديات وفرص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تحديدا فيما يخص القطاع المالي غير المصرفي

أصدرت هيئة سوق رأس المال، اليوم الأربعاء، تقريرا حول تحديات وفرص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي استجابة لمبادرة صندوق النقد العربي.

وتناول التقرير مجموعة من التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين تمثلت بتداعيات سياسات الاحتلال المالية والاقتصادية وخاصة أزمتي المقاصة وتوقف الاحتلال عن توريد الضرائب التي يجنيها نيابة عن الحكومة الفلسطينية. حيث كانت الأزمة الأولى في العام 2019 والأزمة الثانية بداية العام 2020.

ونجم عن هاتين الازمتين انقطاع رواتب موظفي القطاع العام وانقطاع التحويلات المالية الحكومية، وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موردي السلع والخدمات في القطع الخاص، وأدى ذلك الى تراجع حادٍ في احتياجاتهم الأساسية أو الوفاء بالتزاماتهم التقاعدية تحديداً تلك المرتبطة بالقطاع المالي مثل سداد أقساط القروض أو أقساط وثائق التامين والأقساط الشهرية المترتبة على عقود التأجير التمويلي وغيرها من الارتباطات المالية. وأدى ذلك الى تراجع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتراجع حاد في مستوى الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني.

واستعرض التقرير الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، حيث فرضت جائحة كورونا والتي بدأت في الربع الأول من العام 2020 أثاراً سلبية على كافة مناحي الحياة وعلى كافة دول العالم، ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن تداعيات الجائحة كغيره من اقتصاديات باقي الدول، لابل على العكس كانت أثار الجائحة أكثر حده، كون الاقتصاد الفلسطيني كان وما زال يعاني من تداعيات أزمتي المقاصة أضافة الى ضعف وبل غياب أية أدوات تدخل الحكومة الفلسطينية لأسباب موضوعية ومن أبرزها غياب أدوات التدخل في السياسة النقدية أو آليات

التيسير الكمي أو أدوات السياسة المالية ، نتيجة لعدم وجود عملة وطنية ، كباقي الدول الأخرى.

وأدت هذه العوامل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بعدم وجود تقدم ملموس في مؤشرات الشمول المالي خلال الأعوام الأربعة الأولى من تطبيق الاستراتيجية. بالمقابل، يلاحظ عدم التأثر السلبي الكبير للقطاعات المالية غير المصرفية كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال عدم التراجع الحاد والدائم في مؤشرات الشمول المالي وارتداد هذه المؤشرات خلال العام 2021 الى المستويات التي حققتها في العام 2019 تقريباً أي العودة لما كانت عليه قبل الجائحة، ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من العوامل منها ان غالبية بوالص التأمين هي بوالص سنوية وعادةً ما يتم ابرامها في بداية العام (فيما يخص التأمينات العامة) وبالتالي ومع دخول الجائحة خلال شهر آذار من عام 2020 كانت هذه البوالص صادرة وكذلك الامر بخصوص عقود التأجير التمويلي.

ويوصي التقرير بإجراء تقييم شامل لواقع الشمول المالي في فلسطين على ضوء ما تم تحقيقه وتنفيذه من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وفي ضوء المستجدات المستحدثة في واقع القطاع المالي واستخدامات التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين.
إضافة إلى، إعادة دراسة الأهداف الاستراتيجية الواردة في استراتيجية الشمول المالي والخطة التنفيذية الخاصة بها واجراء أية تعديلات تستوجبها نتائج عملية التقييم بما يشمل إعادة دراسة الأولويات والاحتياجات.

ويمكن الاطلاع على التقرير كاملا عبر زيارة الرابط التالي: تقارير اليوم العربي للشمول المالي 2022 – هيئة سوق رأس المال (pcma.ps)

الهيئة تمنع تداول المطلعين

لعدد من الشركات لعدم الالتزام بتعليمات الافصاح

قررت هيئة سوق رأس المال منع المطلعين واقاربهم من التداول على الورقة المالية إلى حين الإفصاح عن التقرير السنوي تطبيقا لأحكام المادة (2) من تعليمات رقم (2) لسنة 2019 لأربع شركت مدرجة في بورصة فلسطين وهي: شركة المجموعة الأهلية للتأمين (AIG)، وشركة فلسطين للتأمين، وشركة دار الشفاء لصناعة الأدوية، وشركة سند للموارد الانشائية.

ويأتي القرار استناداً إلى نص المادة (35) من قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

هيئة سوق رأس المال تطلق ضوابط المؤشر الاسلامي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

أطلقت هيئة سوق رأس المال المعايير الخاصة لإدراج أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بوصة فلسطين والمتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية ضمن مؤشر خاص لهذه الشركات تم تسميته تيمنا بعاصمة فلسطين الأبدية وأطلق عليه اسم "مؤشر القدس الاسلامي".

ويأتي ذلك ترسيخاً للأهداف التي تسعى هيئة سوق رأس المال لتحقيها وتحديدا ضمن خطتها الاستراتيجية (2021-2025) والمتعلقة بتطوير النظام البيئي للخدمات المالية الاسلامية في فلسطين.

وتشمل المعايير اصدار ضوابط منظمة لاستحداث مؤشر اسلامي يستند الى المعيار رقم (21) والمرتبط في التعاملات المالية في الاوراق المالية بما يشمل الأسهم والصكوك والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الاسلامية (AAOIFI).

وفي السياق ذاته، يمنح هذا القرار قدرة أكبر لتلبية احتياجات المستثمرين الباحثين عن فُرص استثمارية تتوافق مع الشريعة وتواكب الطلب المتزايد على الاستثمار الأخلاقي من قبل المستثمرين في دول العالم الإسلامي وخارجها.

وتجري عملية مراجعة واعتماد أسهم الشركات المشمولة فيه بشكل سنوي، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن قائمةٍ الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يتم إعدادها وفقاً لمعيار بورصة فلسطين لإصدار وتملك وتداول الأسهم.

وتجدر الإشارة، إلى أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية اعتمدت المعايير الناظمة لضوابط المؤشر الاسلامي لشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الجلسة الخاصة رقم (4) لسنة 2021.

هيئة سوق رأس المال تنظم لقاء حول دور الحاضنات في تعزيز التكنولوجيا المالية

نظمت هيئة سوق رأس المال لقاء طاولة مستديرة بعنوان " دور حاضنات ومسرعات الأعمال في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي بمشاركة عدد من الحاضنات الفلسطينية والعربية وذلك ضمن تعاونها الدائم مع مؤسسة التعاون الألماني GIZ.

وافتتح اللقاء مدير عام الهيئة براق النابلسي الذي أكد على استراتيجية الهيئة التي منحت التكنولوجيا المالية أولوية في استراتيجيتها الخمسية التي وضعت تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي في سلم أولوياتها وعلى رأس برامج عملها.

واكد النابلسي إلى جهوزية الهيئة للتعاون والشراكة مع قطاع حاضنات ومسرعات الأعمال وصولا إلى وضع آليات تنظم العلاقة وتساهم في نمو هذا القطاع لما له من أثر كبير على الاقتصاد الوطني.

ويأتي اللقاء استكمالا لدور الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة لهذا القطاع.

واكد كريم سمارة مؤسس changelabs ان قطاع التكنولوجيا المالية يعتبر أكبر مصدر لاستثمار رأس المال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتم خلال اللقاء تسليط الضوء على وضع الاقتصاد الفلسطيني المحلي والشركات الناشئة ورجال الاعمال لاغتنام هذه الفرصة والاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية.

وفي السياق ذاته، عرض الدكتور بشار أبو زعرور مدير عام الإدارة العامة للتمويل الرقمي والابتكار في الهيئة آليات خلق مسارات متخصصة في التكنولوجيا المالية لدى حاضنات ومسرعات الأعمال؛ مبينا أبرز الخصائص التي تميز الابتكارات المستندة الى التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي.

وأوصى المجتمعون بضرورة تعزيز التواصل ما بين الجهات الرقابية ومسرعات وحاضنات الأعمال وصولا لوضع خارطة طريق وطنية لتعزيز استخدامات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي.